مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مَجَلَّةٌ - إِسْلَامِيَّةٌ - ثَقَافِيَّةٌ - جَامِعَةٌ - مُحْكَمَةٌ

تَصْدُرُ سَنَوِيًّا عَنْ

كُلِّيَّةُ الدَّعْوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

العددان التاسع والعشرون والثلاثون

لسنة 1436 - 1437 الهجرية الموافق: 2015 - 2016 الميلادية

مَسَائِلُ الخِلَافِ النَّحْوِيِّ فِي صِيغَتَيِ التَّعَجُّبِ
(مَا أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلْ بِهِ)

د. حمد أحمد الطاج
جامعة سرت. ليبيا

المُقدمة:

كثرت مسائل الخِلاف في صيغتي التعجّب، وتفرّقت في أبواب النحو، ووقع الخِلاف فيها تارة بين البصريين والكوفيين، وتارة أُخرى بين علماء المدرسة الواحدة. وتعدّدت تخريجات النُّحاة لبعض الأساليب، وكثرت المُشكلات النحوية بسبب تلك التخريجات لبعض النُّصوص على ما دوّن في مسائل هذا الباب، ووُجِد أئمة النحو أحياناً يرسلون الأمثلة إرسالاً دون توجيه أو بيان اعتماداً على فطنة القارئ، وَوُجِدَ أئمة من النحويين قديماً الأنباري في الإنصاف في مسائل الخِلاف بين النحويين (البصريين والكوفيين) قد ذكر مسألتين فقط من مسائل هذا الباب:

الأولى: الخِلاف في (أَفْعَل) في التعجّب اسم هو أو فعل؟

والثانية: الخِلاف في التعجّب من السواد والبياض.

وحديثاً صاحب قضايا الخِلاف النحوي في ارتشاف الضرب لأبي حيان، ذكر مسألتين فقط أيضاً، وهما في الفصل بين فعل التعجُّب والمُعجَب منه بالظرف والجار والمجرور، والفصل بغير الظرف. هذا ما جعلني أعقد العزم مستعيناً بالله على جمع مسائل الخِلاف في صيغتي التعجُّب لدراستها،

ومُناقشتها، وقد بذلت جهداً كبيراً في جمعها، وتبويبها، وتحقيقها، وترجيح ما رأيته راجحاً من أقوالٍ بالأدلّة النحوية المُختلفة من سماع أو قياس أو غير ذلك.

وهذا البحث قد اشتمل على المسائل الآتية:

المسألة الأولى: الخِلاف في معنى (ما) من صيغة (ما أفْعَلَه).

المسألة الثانية: الخِلاف في (أفْعَل) في التعجُّب، اسم هو أو فعل؟

المسألة الثالثة: الخِلاف في نوع (أفْعِل) من صيغة (أفْعِل به).

المسألة الرابعة: الخِلاف في صِياغة فعل التعجُّب من الثلاثي المزيد فيه على وزن (أفْعَل).

المسألة الخامسة: الخِلاف في جواز التعجّب من البياض والسواد.

المسألة السادسة: الخِلاف في شرط حذف المُتعجّب منه.

المسألة السابعة: الخِلاف في حكم الفصل بين فعل التعجّب ومعموله.

المسألة الثامنة: الخِلاف في حكم جواز الفصل بين فعل التعجّب ومعموله بغير الظرف والجار والمجرور.

وقد راعيتُ في ترتيب المسائل تقديم الأهم منها من حيث كثرة الخِلاف الواقع فيها، وغزارة مباحثها، واندراج كثير من الجزئيات تحتها مع مُراعاة ضمّ المسائل التي هي من باب واحد بعضها إلى بعض. والمنهج الذي اتبعته في مُعالجة تلك المسائل هو:

ذكر أقوال النُّحاة في كلّ مسألة، وبيان ما استدلّوا به انتصاراً لمذهبهم، ومُناقشة كلّ دليل لبيان قوته وضعفه، وترجيح ما أراه راجحاً أو توهينه وبيان ما يحتمل أكثر من وجه، بعد دراسة مُستفيضة لأدلّة النُّحاة من سماع أو قياس وغير ذلك مع مُراعاة ما يقتضيه المعنى والقواعد المقرّرة في علم النحو.

هذا، وأرجو من الله أن يكون عملي هذا خالصاً لوجهه، وأن ينفع به وهو وليّ التوفيق.

المسألة الأولى:

الخِلاف في معنى (ما) من صيغة (ما أفْعَله).

اتفق النُّحاة على أن (ما) في هذه الصِّيغة اسم؛ لأن في أفْعَل ضميراً يعود عليها، كما اتفقوا على أنها مُبتدأ؛ لأنها مُجرّدة للإسناد إليها. لكنهم اختلفوا في معناها على أربعة آراء:

الرأي الأول: يرى سِيبَوَيْه وجمهور النَّحويين والأخفش في أحد قوليه أن (ما) نكرة تامة[1] أي غير موصوفة بالجملة التي بعدها. وهي بمعنى شيء؛ وذلك لأن التعجُّب إنما يكون فيما يُجْهَل سببه، فالتنكير يناسب هذا المعنى فكأن معنى ما أحسن زيداً!! في الأصل هو: شيءٌ مجهول جعل زيداً حسناً، ثم نُقل إلى إنشاء التعجُّب وانمحى عنه معنى الجعل.

ولأن هذا المعنى قد زال، جاز استعماله في التعجُّب من شيء يستحيل أن يكون بِجَعْلِ جاعل نحو: ما أَقْدَرَ الله! وما أفعله، وذلك لأنه اقتصر من اللَّفظ على ثمرته وهي التعجّب من شيء سواء كان مجعولاً له سبب أم لا.

وتُعرب هذه النَّكرة مبتدأ، وما بعدها خبر.

وجاز الابتداء بالنَّكرة لتضمّنها معنى التعجّب، ويُناسبه الإبهام الذي في النَّكرة، والنَّكرة واجبة التقدّم؛ لأنه كلام جَرَى مَجْرى الأمثال، والأمثال لا تُغيَّر صِيَغها.

الرأي الثاني: أجاز -فيها- الأخفش[2] مع الرأي السابق له -أي في قوله الآخر- رأيين آخرين:

---

(1) ينظر هذا الرأي في سِيبَوَيْه، 1/ 37، ط بولاق، والمبرد، **المقتضب**، 4/ 177، تح: عضيمة، ط2، القاهرة، 1979م، والرَّضيّ، **شرح الكافية في النحو**، 4/ 234، منشورات قاريونس، وابن هشام، **مُغني اللبيب**، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، 1/ 296، **وشرح الأَشْموني**، 2/ 20، ط: عيسى الحلبي، والهرومي، **كتاب الأزهرية**، باب التعجّب، تح: عبد المعين الملوحي...

(2) ينظر: الرَّضيّ، **شرح الكافية في النحو**، 4/ 233-234.

أ - أن تكون (ما) موصُولة، والجُملة بعدها لا محلّ لها من الإعراب صِلة لها، والخبر محذوف والتقدير: الذي أحسن زيداً عظيم.

ب - أن تكون (ما) نكرة ناقصة، أي موصوفة، أي أن الجُملة التي بعدها في محل رفع صفة لها، والخبر أيضاً محذوف والتقدير: شيء أحسن زيداً عظيم.

ويُردُّ هذا الرأي الثاني للأخفش بما يلي:

1 - أنّ فيه التزام حذف الخبر من غير أن يسدّ شيء مسدّه[1] من الأُمور الأربعة المعروفة المذكورة في باب المُبتدأ والخبر، كجواب القسم ولولا، والحال التي لا تصلح خبراً، وبعد واو عيّنت مفهوم (مع).

وهذا هو شرط التزام حذف الخبر، أما هنا فلم يشغل المحلّ شيء من هذا القبيل، فحذفه هنا خرق لقاعدة نحوية.

2 - وأنّ هذا التقدير ليس فيه معنى الإبهام اللائق بالتعجّب.

الرأي الثالث: يرى الفراء وابن درستويه، أن (ما) استفهامية[2] وما بعدها خبر، كأنه قيل التقدير: أيّ شيء من الأشياء جعل زيداً حسناً؟؟

ويُستفاد من الاستفهام معنى التعجُّب، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾[3] ومثل قولك: أتدري ما هو؟

وهذا الرأي لا يحتاج معه إلى تقدير محذوف، شأنه في ذلك شأن رأي الجمهور من البصريين. والجامع بين التعجّب الاستفهام في هذا الرأي الأخير، أن الكامل البالغ غاية الكمال، بحيث يُتعجّبُ منه مجهول الحال،

(1) **شرح الكافية**، 4/ 234، و**شرح الأَشموني**، 2/ 20، ومعه للعيني، **شرح الشواهد**، وقد نُسب هذا الرأي إلى الكوفيين. ينظر **شرح الأَشموني بحاشية الصبان**، 3/ 17.

(2) ينظر هذا الرأي في: أبي حيّان، **ارتشاف الضَّرَب**، 3/ 33، تح: د. مصطفى أحمد النمّاس، ط1، 1409هـ/ 1989م، والرَّضيّ، **شرح الكافي**، 3/ 234، **وشرح الأَشموني**، 2/ 20.

(3) سورة الانفطار، الآية: 17.

وبحيث يُحتاج إلى السؤال عنه[1].

قال بعضهم: هذا الرأي قوي من حيث المعنى؛ لأن المُتكلّم قد جهل سبب الحسن فاستفهم عنه، وهذا شأن المجهول.

لكن هذا الرأي أيضا ضعيف من جِهةٍ أُخرى؛ حيث إنه نقل من إنشاء إلى إنشاء، فقد نقل من معنى الاستفهام إلى معنى التعجُّب، وهذا شيء لم يُعهد.

وبعد، فإننا نستطيع أن نتبيّن من الكلام السابق، أن الآراء ثلاثة:

1 - أنها نكرة، وهو رأي سِيبَوَيْه وشاركه الأخفش فيه بعد أن رجع عن رأيه الآتي:

2 - أنها موصُولة أو موصُوفة، وقد اختصّ به الأخفش.

3 - أنها استفهامية، وقد نُسب للفراء وابن درستويه.

وأخيراً، فإنه لم يكن من معنى (ما) إلا أن تكون معرفة تامة، وهذا لا يأتي هنا، وقد اختصّ سِيبَوَيْه بهذا المعنى في روايته: «إني مِمّا أن أصنع أي من الأمر...»[2]، ولم يُوافق عليه بقية النحويين[3].

مُوازنة بين الآراء السابقة:

إذا كنا قد أضعفنا رأي الأخفش بوَجهيه -موصولة أو موصوفة- وجعلناه لا يتفق والقواعد العامة، فالمُوازنة حينئذ ستكون بين رأيين فقط هما:

رأي سِيبَوَيْه ورأي الفراء. وكلاهما قوي من حيث معناه؛ لأن التنكير على الرأي الأول يُناسب معنى التعجّب، إذ التعجّب مجهول السبب، والتنكير إبهام وجهالة، -فالقول بأنها نكرة تامة يُناسب معنى التعجّب- وكذا القول بأنها للاستفهام؛ لأن جهل سبب الحسن -مثلاً- يحمل على السؤال.

(1) ينظر: الرَّضيّ، **شرح الكافية**، 1/ 304، ط: بيروت.
(2) سِيبَوَيْه، 1/ 37، ط: بولاق.
(3) ينظر: المبرد، **المقتضب**، 4/ 174.

ويُستفاد من الاستفهام معنى التعجّب فهُناك مناسبة بينهما أيضاً.

-غير أن كِلا الرأيين ضعيف من جِهة- فرأي سِيبَوَيْه تخريج على النادر؛ لأن استعمال (ما) نكرة غير موصوفة، نادر كما في قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[1] على رأي... ومع ذلك لم يسمع مبتدأ.

أما رأي الفرّاء، فهو ضعيف من جِهة أنه نقل من إنشاء إلى إنشاء، وهو مِمّا لا نظير له. وإذا كان كلٌّ منهما يقوى ويضعف -وكان طريق القوة هو المعنى المُراد في الرأيين، وطريق ضعف الاستعمال فيهما أيضاً- فهل معنى هذا أنهما مُستويان؟

أعتقد أن مذهب سِيبَوَيْه هو الجدير بالقبول؛ وذلك لأن هذا الأُسلوب (ما أحسن زيداً) لم يسبق استعماله في غير التعجُّب، فهو قد وضع من أول الأمر لإفادة هذا المعنى - فمعنى التعجّب قد فارق الوضع. و(ما) لم يبتدأ بها إلا أنها مُتضمّنة هذا المعنى، ولولاه ما صحّ الابتداء بها فكأن هذا المعنى جزء من مدلولها لا يُمكن أن تنفصل عنه.

ولأن الأُسلوب لم يستعمل في غير إنشاء التعجّب، كان بمثابة العلم عليه، وفي هذا من القوة والأصالة ما لا يخفى.

أما على القول بأنها للاستفهام وكأنه قد جعل سبب الحسن، ثم استفهم عنه ويتضمّن الاستفهام بعدئذ معنى التعجّب، أو يطرأ عليه فهو إبعاد عن قصد الوضع وعن المعنى السرّي الذي اقترن به من دلالته على المعنى أصلاً لا تبعاً. ومن أجل هذا كان هذا الأُسلوب مُتميّزاً عن سائر الأساليب التي يطرأ عليها معنى التعجُّب، فلو قلنا: إن (ما) للاستفهام لم يزد على أن يكون مثالاً من أمثلته السابقة التي طرأ عليها هذا المعنى، وكان قولك: ما أحسن محمداً!! وقولك كيف تخطب من الذوائب؟ على سواء في تحصيل معنى التعجّب الطارئ.

(1) سورة البقرة، الآية: 271.

ولهذا كان قول سِيبَوَيْه أَولى حتى ولو قلنا إن معنى الاستفهام قد انسلخ عن الجُملة وانمحى، ولم يبق إلا إفادتها معنى التعجُّب، وأن تقدير (ما) استفهامية قد اتفق في المآل مع تقديرها نكرة؛ لأن جعلها على الأخير قد ساير معناها الأول.

وأما جعلها للاستفهام، فإنه يحتاج إلى قرينة؛ لأنه معنى جديد على (ما) وما لا يحتاج إلى تقدير أَولى. فحملها على أنها استفهامية، لا يكون نصاً في مسايرة إنشاء التعجّب، وطروء هذا المعنى وانتباه السامع له بعد روِيَّةٍ وقرينة خاصة تنقل الأُسلوب من معناه المتبادر الموضوع له إلى هذا المعنى الطارئ، وهو معنى التعجّب المقصود.

- أما القول بأنها نكرة تامة وأن تقديرها في الأصل: شيء من الأشياء مجهول جعل زيداً حسناً، فإنه وإن كان خبراً إلا أنّ فيه مُواجهة السامع بالنَّكرة التي لا تحتمل إلا أن تكون مبتدأ، وليس لها من مُسوِّغ إلا تضمّنها معنى التعجُّب، مما يجعل هذا المعنى هو المتبادر تلقائياً إلى فهم السامع ووعيه. وفرق بين معنى يتلمّس، ومعنى يسبق إلى تفكيرك ويسرع إلى خاطرك!! ثم من جِهة الاستعمال فرق بين ما يحمل على النادر والقليل، وبين ما يحمل على لا شيء إذ ليس له نظير في اللُّغة.

المسألة الثانية:

الخِلاف في (أَفْعَل) في التعجّب، اسم أو فعل؟

اختلف النحويون في نوع هذه الكلمة من صيغة (ما أَفْعَلَه) على ما يلي:

أولاً: يرى البصريون والكسائي[1] أن هذه الكلمة فعل ماضٍ مبني على الفتح، وأنه جامد لا يأتي منه مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل.

(1) ينظر هذا الرأي في: الرَّضيّ، **شرح الكافية**، 4/ 230، وابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1/ 126، تح: محمد محيي الدين، ط: بيروت، 1407هـ/ 1987م، **والارتشاف**، 3/ 33، وابن مالك، **شرح التسهيل**، 3/ 31، تح: د. عبد الرحمن السيد =

وقد استدلّ أصحاب هذا الرأي بدليلين هما:

1 - أنه تلحقه نون الوقاية، إذا اتصلت به ياء المتكلم، نحو: ما أفقرني إلى عفو الله!! وما أخوفني من عذابه!!

فالفعل الواقع بعد (ما) فعل ماضٍ مبني على الفتح. ونون الوقاية إنما تلزم الفعل لا الاسم؛ ألَا ترى أنك تقول في الفعل نحو: أرشدني وأسعدني - وأكرمني- ولا يلزم في الاسم فلا تقول: مُرْشِدُني ومسعدني.

وإنما دخلت نون الوقاية على الفعل؛ لتقي آخره من الكسر؛ لأن ياء المتكلّم لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً...»[1].

2 - أنه ينصب المعارف والنكرات، ولو كان اسماً لم ينصب إلا النكرات، يعنون بذلك أن الاسم الذي على وزن أَفْعَلَ وهو اسم التفضيل، لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز، نحو قولك: زيد أكبر منك سنّاً، وأكثر منك مالاً.

ولو قلت: أكبر منك السنَّ، وأكثر منك المال، لم يجز.

ولكنك في التعجُّب تقول: ما أشجع المُؤمنَ!! ما أشجعَ رجلاً جهر بالحق!!

ثانيا: يرى جمهور الكوفيين[2] أن أفْعَل اسم، وهو مبني على الفتح؛ لتضمّنه معنى التعجُّب، وهو في محلّ رفع خبر المبتدأ (ما) وما بعده مشبّه بالمفعول به. ونُقل عن بعض الكوفيين أنها فتحة إعراب، فهو منصوب بالفتحة، وإن كان خبر المبتدأ لكونه يُخالف المبتدأ في المعنى، وسيأتي ذلك بعد ذكر استدلالهم على اسميته.

= ود. محمد بدوي المختون، ط1، 1410هـ-1990م، **وشرح الأَشموني**، ومع **شرح الشواهد** للعيني، 2/ 20-21.

(1) **الإنصاف**، 1/ 129-130.

(2) ينظر: **شرح الكافية**، 4/ 230، **والإنصاف**، 1/ 126، **والارتشاف**، 3/ 33، **وشرح الأَشموني**، 2/ 20-21.

وقد استدلّ الكوفيون على اسمية (أَفْعَل) بما يأتي:

أ - أنه يُشبه (أفعل) التفضيل في الوزن، وفي المُشتقّ منه، وفي شروط البِناء، وفي تصحيح العين في نحو قولك: ما أقوله!! وما أبيعه[1]، وفي تعدّيه بما يتعدّى به أفعل التفضيل، وبأنه جامد لا يتصرّف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرّف؛ لأن التصرّف من خصائص الأفعال[2].

ب - وقوّى جُمهور الكوفيين رأيهم في اسمية (أفعل) بتصغير العرب له؛ إذ وَرَدَ مُصغّراً في قول الشاعر:

يـا مَـا أُمَـيْـلِـح غِـزْلَانَـا شَـدَنَّ لَـنَـا

مِـنْ هَـؤُلَـيَّـائِـكُـنَّ الـضَّـال والـسَّـمُـر[3]

والتصغير من خواصّ الأسماء.

وقال الرَّضيّ:

«ولولا انفتاح (أَفْعَل) التعجّب وانتصاب المُتعجّب منه بعده انتصاب المفعول به، لكان مذهبهم جديراً بأن ينصر...»[4].

- تحقيق فتحَته[5] على مذهب الكُوفيين، وهل فتحته إعراب أم بناء؟

---

(1) تصح العين في الاسم في نحو: هذا أقوم منك، وأبيع منك.

(2) ينظر: **الإنصاف**، 1/ 126.

(3) قائله: العرجي. شدن الغزال: قوى واستغنى عن أمه، الضال والسمر -بضم الميم: الطلح، انظر: **اللسان**، مادة: (م ل ح).
والشاهد فيه (يا ما أميلح) حيث استدل بها الكوفيون على اسمية (أفعل)؛ لأن تصغير أملح، دليل على أنه اسم عندهم. وأجيب بأنه شاذ. ينظر: **الأَشموني**، 1/ 21، و**الإنصاف**، 1/ 127.

(4) **شرح الكافية**، 4/ 230.

(5) الضمير يعود على أفعل من صيغة (ما أفعله).

هؤلاء قد اختلفوا فيها، فبعضهم[1] قال: إنها فتحة بناء؛ لأن هذا الاسم على رأيهم لمّا تضمّن معنى التعجّب الذي كان حقيقاً أن يُوضع له حرف كأسماء الاستفهام، بُني لهذا الشبه المعنوي؛ لأن الاسم قد أدّى ما يؤدّيه الحرف ويدلّ عليه؛ لأنه من المعاني الجزئية التي لا تستقلّ بالمفهومية، وكان بناؤه على الفتح؛ لأنه أخفّ الحركات.

وقال بعضهم: إنها فتحة إعراب -مع كونه خبراً- كالفتحة في: زيد عندك[2]، فلفظ (عندك) منصوب على المُخالفة، فعامل النصب عندهم المُخالفة وذلك؛ لأن الخبر إذا لم يكن وصفاً جارياً على المبتدأ يقال: إنه قد خالفه، وهذه المُخالفة تقتضي عند هؤلاء نصب الخبر، وذلك لأنه معنى أحسن عندهم.

وفي تفسيرهم: فائق في الحسن، لا صيّر زيداً حسناً كما هو على رأي البصريين وفي تفسيرهم.

واعتذروا جميعاً لنصب المُتعجّب منه هو (زيداً) في مثالنا مع أنه اسم بعد اسم على مذهبهم بكونه مُشابهاً للمفعول بمجيئه بعد أفعل المشابه لفعل أضمر فاعله، فموقعه موقع المفعول به، ولذا انتصب انتصابه.

فهو مثل قول الشاعر:

ونَـأْخُـذْ بَـعْـدَهُ بِـذِنَـابِ عَـيْـشٍ أَجَبِّ الـظَّـهْـرَ لَـيْـسَ لَهُ سَنَامُ[3]

بنصب الظهر -هذا هو رأي الكوفيين.

(1) ينظر في: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1/ 137.

(2) فالخبر عندهم الظرف نفسه لا متعلّقه. وينظر: المرادي، **توضيح المقاصد**، 3/ 65.

(3) هذا البيت للنابغة الذبياني من قصيدة يمدح فيها النعمان بن الحارث الأصغر، وكلمة (ذناب) بكسر الذال المعجمة، عقب كلّ شيء، وأجبّ الظهر، أي مقطوع السنام.
ومعنى البيت: نلوذ بعده بطرف عيش قليل الخير بمنزلة البعير المهزول الذي ذهب سنامه وانقطع لشدة ضعفه وهزاله.
والشاهد فيه، قول: «أجبّ الظهر» بنصب الصفة أجبّ ونصب الظهر بعده.
ينظر هذا البيت في: **الإنصاف**، 1/ 134، و**شرح الكافية**، 4/ 231.

والأرجح ما ذهب إليه البصريون؛ لأن خصائص الفعل في (أفْعَل) من صيغة (ما أفعله) واضحة، كما أن البصريين قد أمكنهم أن يتعقّبوا كلّ ما قدّمه الكُوفيون من أدلّة بالتهوين:

أجابوا عن تصحيح العين في نحو: ما أفْعَلَه، وما أبيعه!! وأَقْوِلْ به، وأتْبع به في الصيغة الثانية، بأن الإعلال نوعُ تصرُّفٍ، وفعلُ التعجّب غير مُتصرّف، ومن أجل هذا لم يجز الإدغام في قولك: أحبِبْ بمحمدٍ!! وأشْدِدْ به!!

وأجابوا عن التصغير في (أمْلَح) من البيت السابق في المسألة بأنه مقصور على السّماع؛ ولأن فعل التعجّب قد شابه (أفعل) التفضيل الاسمي. كأبيَضَ وأقْوَلَ منك لمُشاركته له في الوزن، وفي عدم التصرّف. ولذا جاء مصغّراً شذوذاً[1]، ولا يُقاس عليه إلا عند الكسائي؛ لأنه يُعطيه حق المشابهة الكاملة.

كما أن عدم التصرّف ليس دليلاً على الاسمية؛ إذْ عسى وليس جامدان وهُما فعلان لا اسمان.

وأما نصب الظهر في قول الشاعر: أجبَّ الظهرَ فإنما جاز؛ لأنه بمثابة التوطئة لصحة الإضافة كما هو معروف في باب الصفة المشبّهة، ولا يصحّ إضافة (أفعل) هذا إلى المُتعجّب منه.

هذا إلى ما عرفناه من النصب على المُخالفة في باب المبتدأ والخبر، وإلى ما يؤدّي إليه من وجوب نصب الخبر في قولك: زيد أفضل. أي: مما لا يعرفه الناس.

- وأفعل (على رأي البصريين) فعل ماضٍ كما قلنا، وفيه ضمير يعود على (ما) وهو رابط جملة الخبر بالمبتدأ.

(1) كما شذّ تصغير اسم الإشارة (هؤلائكن) في البيت السابق:

يا أميلح غزلانا شدن لنا من هؤليلاكن الضال والسمر

وهذا الضمير وإن كان في محلّ رفع (فاعل) إلا أنه واجب الاستتار، فما علّته؟

علّة استتار الضمير بعد أَفْعَل في التعجّب:

علّة هذا في رأيي أنه لما كان المنصوب هو المقصود بالتعجّب، وهو الذي قد استعظمت صفته، وهو فاعل التعجّب على الحقيقة؛ لأنه هو الذي قام به الحسن التزم في الضمير الاستتار حتى لا يحتمل ظهوره فيقع فاصلاً بين فعل التعجّب وفاعله الحقيقي، فيؤدّي هذا إلى انصراف السماع عنه، ويتبدّد المعنى الذي من أجله أُلْقِي الأسلوب.

وإنما قيل: إنما التزم إضماره؛ لأنه كلام جرى مجرى الأمثال، ويؤدّي ما قلته من أن الضمير قد نُزِّل منزلة المعدُوم، أنه لا يجوز العطف عليه، ولا يجوز أن يؤتى له بأي تابع أيضاً؛ لأنه بعد أن قصد بالأُسلوب إنشاء التعجّب انمحى عنه معنى الفاعلية، فلو جيء بتوابعه لقُدِّر وجوده وهو ما منعناه.

المسألة الثالثة:

الخِلاف في نوع (أَفْعِل) من صيغة (أَفْعِلْ به):

الصيغة الثانية[1] للتعجّب هي: (أَفْعِلْ به) في قولك: أَحْسِنْ بمحمدٍ، والخِلاف في كلمة (أَحْسِنْ) على وزن (أَفْعِلْ)، وقد اتفق النحويون على أنها فعْلٌ، واختلفوا في نوعه على ما يلي:

أولاً: يرى سِيبَوَيْه وجمهور البصريين[2] أن لفظه لفظ الأمر، ومعناه معنى الماضي، فهو أمر لفظاً، وماضٍ معنى -وهو- في الأصل فعل ماضٍ على وزن أَفْعِلْ، فإن قلتَ: أَحْسِنْ بمحمد، فمعناه: أحسَنَ محمدٌ في الأصل، والهمزة عندهم فيه للصيرورة فمعنى أَحَسَنَ، أي: صار ذا حُسن مثل: أَلْحَمَ[3] وأشحم، أي: صار ذا لحم وشحم.

(1) نعلم أن الصيغة الأولى للتعجّب القياسي هي: «ما أفعله» **شرح الرَّضيّ**، 4/ 227.

(2) ينظر هذا الرأي في: **الارتشاف**، 3/ 34-35، و**شرح الكافية**، 4/ 234.

(3) أَلْحَمَ الزرع: أي صار فيه القمح، كأن ذلك لحمه، **لسان العرب**، 12/ 535، مادة (ل ح م).

ثم غُيِّرت الصيغة الماضوية إلى الصيغة الأمرية للدلالة على التعجّب؛ لأنها نُقِلَت إلى إنشاء التعجّب، ليُوافق اللفظ بهذا التغيير تَغَيُّر المعنى من الإخبار إلى الإنشاء، فهو مبني على السكون في هذا المثال، أو على حذف حرف العلّة. وفي نحو: ارْم به كالأمر، وتُقَدّرُ على آخره فتحة منع من ظهورها مجيئه على صورة الأمر نظراً للمعنى.

والباء على هذا الرأي، زائدة لازمة في الفاعل؛ لأن الفعل لما جاء على صورة الأمر، قَبُحَ إسناد صورة الأمر إلى الاسم الظاهر، فجيء بهذه الباء ليُدْفَع بها هذا القبح، ولا تحذف الباء إلا مع (أنْ) المخفّفة كما نقول: أحْسِنْ أنْ تَقُومُ، أي بأن تَقُومُ.

ويُمكن تحديد هذا الرأي بما يأتي:

1- أن (أفْعِل) فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر.

2- أن الهمزة للصيرورة، والباء زائدة، وأن مدخولها هو الفاعل، وقد ضُعِّفَ هذا الرأي بثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنّ استعمال الأمر بمعنى الماضي، مما لم يُعْهد، والمعهود عكسه، اتقى امرؤٌ ربَّه، أي: ليتقِّ امرؤٌ ربَّه.

الوجه الثاني: أنّ استعمال أفعلْ بمعنى صار ذا كذا، قيل، ولو كان منه لجاز ألحم بزيد، وأشحم بزيد.

الوجه الثالث: زيادة الباء في الفاعل قليلة، والمطّرد زيادتها في المفعول[1].

ثانياً: يرى الفرّاء والزمخشري وابن خروف، أن (أحْسِن) فعل أمر لفظاً ومعنى، فإذا قيل: أحسن بزيدٍ، فهو أمر لكلّ أحد أن يجعل زيداً حسناً، أي:

(1) ينظر: **شرح الرَّضيّ**، 4/ 243-245.

بأن يصفه بالحسن، فكأنه قيل: صفْه بالحسن كيف شئتَ؟ والهمزة على هذا للجعل والتصيير، والباء مزيدة في المفعول والفاعل مخاطب.

والتزم فيه الإفراد ولو كان المُخاطب مُثنى أو جمعاً أو مُؤنثاً، فلم يقل: أحسنا أو أحسنوا، أو أحسني؛ لأن فعل التعجّب جامد، وهذا نوع من التصرّف، وسهَّلَ هذا زوال معنى الأمر فيه، ويُجمع ويُؤنّث باعتبار المُخاطب. فهمزة أفعل في هذا للجعل، والباء مزيدة في المفعول وهو كثير[1].

وأجاز الزجّاج أن تكون الهمزة للضرورة، فتكون الباء للتعدية، واعتذر لبقاء -أَحْسِنْ- في الأحوال كلّها على صورة واحدة، بأن الخطاب لمصدر الفعل أي: يا حُسْنُ أَحْسِنْ بزيد![2].

وقد ردّ الرَّضيّ رأي الزجاج بأن فيه تكلّفاً وسماجة من حيث المعنى[3]. أما رأي الفراء، فقد رُدّ بأربعة أوجه:

الأول: أن -أَحْسِنْ- لو كان أمراً لَلَزِم إبراز ضميره.

الثاني: أنه لو كان أمراً لم يكن الناطق به مُتعجّباً كما لا يكون الأمر بالحلف ونحوه حالفاً، ولا خِلاف في كونه متعجّباً.

الثالث: أنه لو كان مُستنداً إلى ضمير المخاطب، لم يله ضمير المُخاطب في نحو: (أَحْسِنْ بك).

الرابع: أنه لو كان أمراً، لَوَجْب له من الإعلال ما يجب لأقم وأبن، ويجوز حذف الباء إذا كان المُتعجّب منه «أن» المصدرية وصلتها[4].

(1) تنظر هذا الرأي في: **الارتشاف**، 3/ 35، و**شرح الكافية**، 4/ 235، **التصريح**، 2/ 89.
(2) **شرح الكافية**، 4/ 235.
(3) **شرح الكافية**، 4/ 235.
(4) ينظر رد رأي الفرّاء، والزمخشري، وابن خروف، في **التصريح بمضمون التوضيح**، 2/ 89.

وبعد أن رُدَّ رأي الفرّاء بأربعة أوجه، فما لي إلا أن أقول:

إنّ كلّ ما أورد على رأي سِيبَوَيْه، ومن معه من البصريين، يُمكن أن يُسلّم به، غير أن شيئاً واحداً لا يُمكن أن نغضّ الطرف عنه، وهو أن الأمر هنا، أي: لو اعتبرناه أمراً لفظاً لا معنى، يباعد الوصف الذي هو أساس التعجّب منه، ويجعله غير ملتبس به. إذ المعروف أنه لا يُتعجّب إلا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق أن يُتعجّب منه.

وأما الحال الذي لم يتكامل، والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود، والماضي الذي لم يستمر، فلا يستحق التعجّب منها؛ ولذلك كان أشهر صيغتي التعجّب على الماضي وهي (ما أفْعَلَه). من أجل هذا فقط أستطيع أن أرجّح رأي سِيبَوَيْه والبصريين، وبخاصة أن كلّ ما رُدَّ به عليه قد جاء في الاستعمال القليل أو النادر.

أما التزام الفعل على رأيهم صورة واحدة مع اختلاف المخاطب، فالتعليل له قد أضْعَفَه أكثر مِمّا قوّاه، وناهيك باعتذار الزجّاج من أن الفاعل ضمير الحسن، وكيف يأتي هذا إذا كان هناك مُخاطب؟ كما إذا قلت: أجْمِلْ بزيد يا علي، ولذلك دفعه الرَّضيّ بأنه تكلّف وسماجة[1].

المسألة الرابعة:

الخِلاف في صياغة فعل التعجّب من الثلاثي المزيد فيه على وزن (أفْعَل)[2]

صيغة التعجّب تبنى من فعل ثلاثي مجرّد تام مُثبت مُتصرّف قابل معناه للكثرة غير مبني للمفعول، ولا معبّر عن فاعله بأفعل فعلاء، فإن كان مزيداً على وزن أفعل، ففيه ثلاثة آراء:

(1) سمُجَ الشيء بالضم، يعني: قبح. ينظر: **لسان العرب**، 2/ 300، مادة (سمج).

(2) ينظر الخِلاف في هذه المسألة في **الارتشاف**، 3/ 41-42، و**التصريح بمضمون التوضيح**، 2/ 91، و**الأشموني**، 2/ 24، ط: عيسى البابي، ومع ورود هذه المسألة الخلافية في =

أحدها: أنه لا يجوز بِناء التعجّب منه مُطلقاً، وهو رأي أبي الحسن الأخفش، والجرمي، والمازني، وابن السَّرَّاج، والفارسي[1].

ثانيها: أنه يجوز مُطلقاً، ونُقل عن الأخفش، ونُسب إلى سِيبَوَيْه، وصحّحه ابن هشام الخضراوي، وقال ابن مالك: هذا مذهب سِيبَوَيْه والمُحقّقين من أصحابه، وهذا مُخالف لما حكيناه من المنع عن جمهور البصريين الذين ذكرناهم[2].

ثالثها: التفصيل بين أن تكون الهمزة في أفعل للنقل، فلا يجوز أن يُبنى منه صيغة التعجّب، أو لا تكون للنقل فيجوز[3].

وبعد عرض الآراء في هذه المسألة، نجد اضطراباً في تحديد رأي سِيبَوَيْه من خلال الرأي الثاني، وبمُطالعة الكتاب[4] نجده يقول: «هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجرِ مُجرى الفعل، ولم يتمكّن، وذلك قولك: ما أَحْسَنَ عبدَ الله. ثم يقول: وبناؤه أبداً من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ، هذا لأنهم لم يريدوا أن يتصرّف فجعلوا له مثالاً واحداً يجري عليه، فَشُبّه هذا بما ليس من الفعل، نحو: لات، وما، وإن كان من حسُن وكرُم وأعطى.

وبتدبّر كلام سِيبَوَيْه، نفهم منه أنه يسوّي بين فعل وأخواتها، وبين أفعل، لكنه لم يقل: إن ذلك قياسي أو سماعي، ولكن أغلب الظنّ أنه يريد بذلك

= **الارتشاف** وغيره من أُمهات الكتب، إلا أن صاحب قضايا الخِلاف النحوي في **الارتشاف**... «رسالة دكتوراه جامعة القاهرة»، كلية الدراسات العربية والإسلامية، فرع الفيوم، قد أغفل هذه المسألة أيضاً، ومما تجدر الإشارة إليه أنه أغفل جميع قضايا الخِلاف في باب التعجّب، إلا مسألة واحدة يتيمة، وهي قضية الفصل بين التعجّب والمُتعجّب منه، ينظر المخطوطة، ص319-324.

(1) يُنظر هذا الرأي في: **الارتشاف**، 3/ 42، و**التصريح بمضمون التوضيح**، 2/ 91.

(2) يُنظر: **الارتشاف**، 3/ 42.

(3) المصدر السابق، الموضوع نفسه، و**التصريح بمضمون التوضيح**، 2/ 91، و**الأَشموني**، 2/ 24، ط: عيسى البابي.

(4) يُنظر: **الكتاب**، 1/ 37، ط: بولاق.

الاطّراد؛ لأنه يقول: (وبناؤه أبدا من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ)[1].

والرَّضيّ في **شرح الكافية** يُولي اهتماماً خاصّاً بكلام سِيبَوَيْه وعباراته، حيث فهم أنّ صِياغة فعل التعجّب من أَفْعَلَ قياسي يقول: «ويُبْنى أيضاً من باب أفعل قياساً عند سِيبَوَيْه، سماعاً عند غيره، نحو: ما أعطاه للمعروف، وما أبغضني له، والأخفش والمبرد جوّزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه»[2].

والرَّضيّ على صواب في فهمه عبارة سِيبَوَيْه[3].

أما ابن يعيش، فقد فهم عبارة سِيبَوَيْه على غير وجهها فقال: وقد قالوا: ما أعطاه للدّراهم وأولاه للخير، فهذا وغيره مقصور على السماع عند سِيبَوَيْه لا يجوز منه إلا ما تكلّمت به العرب، فالتعجّب من فَعِلَ قياسيّ مطّرد، ومن أفعل مسموع لا يجوز منه إلّا ما وَرَدَ عن العرب[4].

ثم يقول: «وإنما ساغ ذلك في أفعل عند سِيبَوَيْه[5] دون غيره من الأبنية المزيد فيها؛ لأن أفعل أمره ظاهر، فلولا ظهور المعنى وعدم اللبس لما ساغ التعجّب منه».

وبعد فممّا يؤيّد قياس صِياغة التعجّب من أَفْعَل والذي عليه سِيبَوَيْه، وَرُود التعجّب منه نثراً وشعراً عن العرب[6].

فقد قالوا: ما أعطاء للدراهم، وما أولاهُ للمعروف. وقال ذو الرمّة[7]:

---

(1) **ما فُهم على غير وجهه من كتاب سِيبَوَيْه**، ص94، تأليف أزد. صبحي عبد الحميد محمد عبد الكريم، ط1، 1406هـ-1980م.

(2) **شرح الرَّضيّ على الكافية**، 4/ 230.

(3) **ما فهم على غير وجهه من كتاب سِيبَوَيْه**، ص94.

(4) **شرح المُفصل**، 7/ 144.

(5) **شرح المُفصل**، 7/ 145.

(6) ينظر آراء سِيبَوَيْه في: الرَّضيّ، **شرح كافية ابن الحاجب، جمعاً ودراسة**، ص353، رسالة دكتوراه للباحث محمود عبد العظيم، مخطوطة، جامعة الأزهر، كلية اللُّغة العربية، 1424هـ/ 2003م.

(7) ينظر: **ملحقات ديوانه**، ص70، وينظر **ديوان الحماسة**، 2/ 112، و**مجالس ثعلب**، 2/ 413، والقالي، **الأمالي**، 1/ 208.

ما شَنَّتَا خرقاءَ واهيتَا الكُلى سقى بهما ساق ولمّا يبلَّلا

بأضيَعَ مِن عَيْنَيْك للدمع كُلَّما توهّمت رَبْعًا أو تذكّرت منزِلا

المسألة الخامسة:

الخِلاف في جواز التعجّب من البياض والسواد[1]:

اختلف النحويون في جواز التعجّب من البياض والسواد على ما يلي:

أولا: يرى الكوفيون أنه يجوز أن يستعمل (ما أفْعَلَه) في التعجّب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان، نحو أن تقول: هذا الثوب ما أبيضَهُ، وهذا الشَّعْرُ ما أسْوَدَه[2].

وقد استدلّ أصحاب هذا الرأي بأن قالوا: إنما جوّزوا ذلك للسماع والقياس:

أما السماع، فقولُ الشاعر:

إذا الرِّجال شَتَوْا واشْتَدَّ أكْلُهُمُ فأَنْتَ أَبْيَضُهُم سِرْبَالَ طَبَّاخِ[3]

حيث إنه قال: «أبيضهم»، وإذا جاز ذلك في (أفعلهم)، جاز في (ما أفعله) و(أفْعِلْ به)؛ لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب[4].

ومن السماع أيضاً قول الشاعر:

جَارِيَةٌ في دِرْعِهَا الفَضْفاض

تُقَطِّعُ الحَديثَ بالإيماضِ

(1) ينظر هذه المسألة في: **الإنصاف**، 1/ 148، **والارتشاف**، 3/ 45، والرَّضيّ، **شرح كافية ابن الحاجب**، 2/ 198، ط: بيروت.

(2) ينظر: **الإنصاف**، 1/ 148، **والارتشاف**، 3/ 45.

(3) نسب هذا البيت إلى طرفة بن العبد البكري، والبيت من (البسيط) ونظافة ثياب الطباخ تعني عدم الطبخ مما يستلزم بخله، فهو ذمّ للمخاطب، والشاهد فيه مذكور بأصل الشرح. وقد ورد الشاهد في **الإنصاف**، 1/ 149.

(4) **الإنصاف**، 1/ 149.

أَبْيَضَ مِنْ أُخْتِ بني إِباض[1]

حيث قال: (أبيض) وهو أفعل من البياض...»[2].

واستدلّ أصحاب هذا الرأي بالقِياس، فقالوا: إنما جوّزوا ذلك في السواد والبياض دون سائر الألوان؛ لأنهما أصل الألوان، ومنهما يتركّب سائرها من الحمرة والصفرة... فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلها، جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان؛ إذ كانا أصلين لها، ومُتقدمين عليها[3].

ثانيا: يرى البصريون أنه كما لا يجوز التعجّب من سائر الألوان؛ فكذلك لا يجوز التعجّب من السواد والبياض، وإنما قلنا ذلك لأنه لا يخلو امتناع ذلك، أن يكون لأن باب الفعل منهما أن يأتي على افْعَلَّ، نحو: احمرّ واصفرّ واخضرّ، وما أشبه ذلك، أو لأن هذه الأشياء مُستقرة في الشخص لا تكاد تزول، فجرت مجرى أعضائه، وأيّ العلتين قدّرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد، وبين سائر الألوان في علة الامتناع، فينبغي أن لا يجوز فيهما كسائر الألوان[4].

وقد ردّ البصريون استدلال الكوفيين بقول الشاعر:

. . . . . فأنت أبيضهم سربال طباخ

من جِهتين: إحداهما: أنه شاذ فلا يؤخذ به. . .[5].

وثانيتهما: أن يكون قوله: (فأنت أبيضهم) أفعل الذي مُؤنثه فَعْلاء، كقولك: أبيض وبيضاء، ولم يقع الكلام فيه، وإنما وقع الكلام في أفعل الذي يراد به المُفاضلة، نحو: (هذا أحسنُ منه وجهاً)، (وهو أحسنُ القوم وجهاً)،

(1) هذا الرجز لرؤبة بن العجاج، وقد ورد في: **الإنصاف**، 1/ 149-150، وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (ب ي ض)، والميداني، **مجمع الأمثال**، 1/ 81.
(2) ينظر: **الإنصاف**، 1/ 150.
(3) **الإنصاف**، 1/ 150-151.
(4) **استدلال البصريين في الإنصاف**، 1/ 151.
(5) **الإنصاف**، 1/ 152.

فكأنه قال مُبْيَضَّهم، فلما أضافه انتصب ما بعده عن تمام الاسم، وهذا هو الجواب عن قول الآخر:

أبـيـضُ مِـن أخـت بـنـي إبـاض

ومعناه: في درعها جسد مُبيض من أخت بني إباض، ويكون (مِن أخت) هاهنا في موضع رفع؛ لأنها صفة الأبيض، كأنه قال: أبيضُ كائنٌ من أخت، كقولهم: (أنت كريم من بني فلان)[1].

أما قول الكوفيين: «إنما جوّزنا التعجّب من السواد والبياض؛ لأنهما أصلان للألوان، ويجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع».

قلنا[2]: هذا لا يستقيم؛ وذلك لأن سائر الألوان إنما لم يجز أن يستعمل منها (ما أفعله، وأفعل به)؛ لأنها لازمت محلّها، فصارت كعضو من الأعضاء. فإذا كان هذا هو العلّة فنقول: هذا على أصلكم ألزم، وذلك لأنكم تقولون: إن هذه الألوان، ليست بأصل في الوجود، على ما تزعمون، بل هي مركّبة من البياض والسواد؛ فإذا لم يجز مما كان متركّباً منها، لملازمته المحلّ، فلأن لا يجوز مما كان أصلاً في الوجود، وهو ملازمة المحلّ كان ذلك من طريق الأَوْلى[3].

والذي أراه في باب التعجّب محمول على باب التفضيل في تطابق شروط الصياغة، وقد منع أن يصاغ أفعل للتفضيل من (الألوان والعيوب الظاهرة)، مع أنه جاء منهما الوصف الذي لا يدلّ على زيادة (على أفعل فعلاء)، فلو بُني منهما أفعل للتفضيل، لالتبس أحدهما بالآخر، فلو قلت: زيد الأسود، على أنه تفضيل، لم يعلم أنه بمعنى ذو سواد أو بمعنى الزائد في السواد... ونعرف أن أفعل الدالّ على الصفة مقدّم في الوضع على أفعل الدالّ

(1) **الإنصاف**، 1/ 153.
(2) القول لابن الأنباري.
(3) ينظر ردّ الرأي الكوفي في **الإنصاف**، 1/ 155.

على الزيادة، وما دام الأمر كذلك، جعل هذا الوزن خاصاً بالدلالة على أصل الوصف، ومنع أفعل الدالّ على التفضيل أن يجيء منه مَخافة الالتباس.

ولم يصغ فعلا التعجّب منه؛ لأن التعجُّب محمول على التفضيل لما بينهما من وشائج وصِلات.

ولي أن أقول أيضاً: إن منع الصوغ له سبب آخر، وهو أن الغالب على الألوان أن تأتي أفعالها على افْعَلَّ وافعالّ، كابيضّ واسودّ واحمرّ واصفرّ واخضرّ، واخضارّ واحمارّ، وحمل كلّ ما جاء من الثلاثي عليهما، وهذان لا يجوز الصوغ منهما كما تقدّم.

المسألة السادسة:

الخِلاف في شرط حذف المُتعجّب منه:

المُتعجّب منه في صيغتي التعجّب (ما أفْعَلَه)، و(أفْعِلْ به)، اُخْتُلِف في شرط حذفه على ما يلي:

أولا: يرى ابن مالك[1] أنه يجوز حذفه متى قام عليه دليل حاليٌّ أو مقالي، فيجوز الحذف في نحو: ما أحسن زيداً!! وأحْسِن بزيد، كما لو كان في مقام الثَّناء على زيد، ويجوز الحذف في قول الشاعر:

جزى الله عنا والجزاءُ بفضله ربيعةَ خيراً ما أعفَّ وأكرماَ[2]

أي ما أعفّ ربيعة وأكرمها.

(1) ينظر ابن مالك في **التصريح بمضمون التوضيح**، 2/ 90، **والإنصاف**، 3/ 36، **وشرح الكافية**، 4/ 236، **وشرح الأشموني**، 2/ 23.

(2) قال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: من الطويل، والجزاء بفضله مُعترض بين الفاعل والمفعول.
والشاهد من: ما أعفّ وأكرما، فإنهما صيغتان للتعجّب، والمراد: ما أعف ربيعة وأكرمها؛ لأن المُتعجّب منه إذا علم جاز حذفه. ينظر هذا الشاهد في **التصريح بمضمون التوضيح**، 2/ 89، **وشرح الأَشموني**، ومعه العيني، **شرح الشواهد**، 2/ 22.

فسبْقُ ذكر المُتعجّب منه قد بيَّنَه، وكذا مقام الثناء في شطر البيت الأول.

وفي قول الشاعر:

فذلك إنْ يَلْقَ المَنِيَّةَ يَلْقَها حَمِيداً وإنْ يَسْتَغْنِ يَوْماً فَأَجْدِر

أي فأجدر به.

فحذف المُتعجّب منه جاء بشرطه وهو وضوح معناه.

وقول الشاعر:

أعزْز بنا وأَكْفف إن دُعينا يوماً إلى نصرة من يلينا

أي: وأكفِ بنا.

وقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾[1] أي وأبصرْ بهم.

فابن مالك لم يشترط في الحذف إلا هذا الشرط في المُتعجّب منه المنصوب، وكذلك المُتعجّب منه المجرور.

ثانيا: أما غير ابن مالك من النحويين[2]، فقد شرط للحذف أن يكون المُتعجّب منه ضميراً. ويبدو أن شرط كونه ضميراً، مراد فيهما أي في المُتعجّب منه المنصوب والمجرور.

ومعنى هذا أنه يجوز الحذف فيما لم يدلّ عليه دليل من نحو: أحْسِنْ بزيد!! ولا زيدٌ أحْسِنْ بزيد!!

لأن الإظهار في مقام الإضمار لنكتة تفوتُ بالحذف. وقياساً على هذا، لا يجوز الحذف في قولك: ما أحسن زيداً، لعدم الدليل، ولا زيد ما أحسن زيدا، للعلّة السابقة.

(1) سورة مريم، الآية: 38.

(2) ينظر: **الارتشاف**، 3/ 36، **وشرح الكافية**، 4/ 236، **والتصريح بمضمون التوضيح**، 2/ 90، **وشرح الأشموني**، 2/ 23.

ويجوز الحذف في كلّ ما سَبَق من الشواهد؛ لأن المحذُوف ضمير في المنصوب والمجرور.

فعلى مذهب ابن مالك، يجوز الحذف متى اتضح معناه، وليس عنده شرط غير هذا. فقولك: أحْسِنْ بزيدٍ، متى قيل في معرض الثناء عليه يجوز حذفه، ومن باب أولى قولك: زيد أحسن بزيد، لتقدّم ذكره، والإظهار هذا شيء طارئ عليه؛ لأنه يمكن الحكم عليه بأنه ضمير راجع إلى المُثْنَى عليه.

ثالثا: يرى بعض النحويين[1] أنه يشترط في المُتعجّب منه المجرور أكثر من اتضاح المعنى أن يكون أفعل معطوفاً على آخر مثله مذكور معه مثل ذلك المحذوف، وهذا الشرط إنما ينطبق على الآية الكريمة: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾[2] وعلى البيت السابق: أعزِزْ بنا وأكْفِ.

أمّا قوله:

فـذلـك إن يـلْـقَ الـمـنـيّـة يَـلْـقـهـا

حـمـيـداً وإن يـسـتـغـنِ يـومـاً فـأجـدر[3]

فلا يتحقّق فيه شرط أصحاب الرأي الثالث ومن أجل ذلك حكموا عليه بالشذوذ.

وعندي أن الرأي ما ذهب إليه ابن مالك، وهو أن الشرط كلّ الشرط وضوح معنى المُتعجّب منه، وانفهامه سواء أكان منصوباً أم مجروراً، وما وراء ذلك من شُروط، تزَيُّدٌ لا محلّ له ولا معنى لأنْ نحكم بالشذوذ على جمهرة من الشواهد اتضح فيها المعنى، ولم يتضح فيها هذا الشرط.

أما علّة جواز حذفه مع أنه فاعل -على رأي(*) من قال بذلك- فلأن

(1) ينظر هذا الرأي في **التصريح بمضمون التوضيح**، 2/ 89، دون نسبة.
(2) سورة مريم، الآية: 38.
(3) سبق في المسألة الحالية.
(*) سِيبَوَيْه هو القائل بأنه فاعل.. ينظر: **شرح الكافية**، 4/ 236.

لزومه للجر كساه صورة الفضلة، فجاز أن يُحذف من أجل هذه الصورة. وقد خالف هذا الفاعل بهذا اللزوم فاعل كفى من قولك: كفى بزيد؛ لعدم لزوم جرّه بالباء الزائدة في قوله:

. . . . . .

كفى الشَّيْبُ والإسلامُ للمرْءِ ناهيا[1]

فلم يأخذ صورة الفضلة التي تجيز هذا الحذف -وإن كان في حكمها بالنسبة للتأنيث؛ إذ لا يقال: كفَتْ بهندٍ.

وحذف المُتعجّب منه الفاعل فيما سلف من شواهد رأي جمهور النحويين[2]، وهناك من يرى غير ذلك.

فالفارسي[3] ومعه آخرون يرون أن الفاعل لم يحذف وأنه استتر في الفعل عند حذف الباء.

ولكن هذا الرأي يُردّ عليه بوجهين[4]:

الوجه الأول: لو كان الفاعل لم يحذف للزم إبرازه في التثنية والجمع وكان يقال: أسمع بهم، وأبصرهم.

الوجه الثاني: أن هناك ضمائر لا يجوز استتارها، مثل (نا) من أكرم بنا.

وللفارسي أن يدّعي أمام هذين الدفعين، أن هذا تركيب جرى مجرى المثل، وأنه جاء على صيغة ما أحسن فلمّا لم يُجْمَع الضمير في (ما أحسن) لم يُجمع في أحسن به، ويُدفع الثاني بأن يخصّ الاستتار بغير هذا الضمير.

---

(1) شطر بيت لسحيم عبد بني الحسحاس تمامه:

عميرة ودع أن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

ورد في **التصريح بمضمون التوضيح**، 2/ 88.

(2) ينظر: **شرح الكافية**، 4/ 236، وقد نسبه الرَّضيّ لسِيبَوَيْه.

(3) ينظر: **التصريح بمضمون التوضيح**، 2/ 89، و**شرح الأشموني**، 2/ 23.

(4) ينظر الرد أيضاً في: **شرح الأشموني**، 2/ 23.

المسألة السابعة:

الخِلاف في حكم الفصل بين فعل التعجّب ومعموله:

اختلف النحويون في حكم الفصل بين فعل التعجّب ومعموله بالظرف والجار والمجرور على ما يلي:

أولا: يرى الأخفش في أحد قوليه والمبرّد وأكثر البصريين إلى عدم جواز الفصل بهما حتى ولو كانا متعلّقين بفعل التعجّب[1].

ثانيا: يرى الفرّاء والجرمي والزجاج والفارسي وغيرهم جواز الفصل بهما حتى ولو كانا متعلّقين بفعل التعجّب[2] نحو:

(ما أحسن -بالرجل- أن يصدق) (وما أقبح -به- أن يكذب).

ومثل قول الشاعر:

وقال نَبِيُّ المسلمين تقدّموا

وأحبب -إلينا- أن تكون المقدَّما[3]

وقول الآخر:

خليليَّ ما أَحْرى -بذي اللُّبِّ- أن يُرى

صبوراً ولكنْ لا سبيل إلى الصبْرِ[4]

---

(1) ينظر: **الارتشاف**، 3/ 38، و**شرح الأَشموني**، 2/ 27-28.

(2) ينظر: المرجعان السابقان، المواضع نفسها، و**التصريح بمضمون التوضيح**، 2/ 90.

(3) البيت من (الطويل) ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معيّن، ونسبه أحد الباحثين إلى بعض الصحابة.
ينظر البيت في: **التصريح بمضمون التوضيح**، 2/ 89.

(4) البيت من (الطويل) لأوس بن حجر، وقوله: (خليليّ) منادى حذف منه حرف النداء منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً نيابة عن الفتحة؛ لأنه مثنى يعني يا صاحبيّ. والنون المحذوفة للإضافة عوض عن التنوين من الاسم المفرد، والأصل يا خليلين لي وحذف اللام للتخفيف وأدغم الياء في الياء، وياء المتكلّم مضاف إليه مبني على الفتح في محلّ جرّ. =

ومن النثر ما روي عن علي ﷺ، أنه قال حين رأى عمار بن ياسر ﷺ مقتولاً: «أعزِزْ على أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً» أي: مُلقىً على الجدالة بفتح الجيم وهي الأرض[1].

ومن الفصل بالظرف قول الشاعر:

أُقِيمُ بِدارِ الحَزْمِ ما دام حَزْمُها

وأحْرِ -إذا حالَتْ- بأن أتحوّلا[2]

وأرى أن هذا الحشد من الشواهد يقف في صف القائلين بجواز الفصل بين فعل التعجّب والمُتعجّب منه بالظرف والجار والمجرور.

كما استدلّوا على جواز الفصل أيضاً بأن الفصل جاء في حرف -مع (أنّ) والحرفُ أضعفُ من الفعل- فالأحرى أن يجوز مع الفعل وذلك نحو: «إنّ بك زيداً مأخوذ»[3]، أو أن الظروف «توسّعوا فيها فجرى فيها ما لم يجرِ في غيرها»[4].

ويؤيد مذهبهم أيضاً، أنّ بئس أضعف من فعل التعجّب، وقد فصل بينه

= والشاهد فيه -ما أحرى بذي اللب أن يرى صبوراً- حيث فصل بين فعل التعجّب (أحرى) وبين المُتعجّب منه وهو المصدر المؤول (أن يرى) بالجار والمجرور، صبوراً مفعول به ثانٍ، وخبر لا التي لنفي الجنس محذوف أي لا سبيل موجود. ينظر البيت في **شرح الأشموني** ومعه العيني، **شرح الشواهد**، 2/ 27.

(1) ينظر: **شرح التسهيل**، 3/ 41، **والتصريح بمضمون التوضيح**، 2/ 89.

(2) البيت من (الطويل)، وقائله هو الشاعر أوس بن حجر، ودار الحزم: الدار التي تعدّ الإقامة فيها حزماً، وأحرِ: أي أجدر، وحالت: أي تحوّلت.
والمعنى: أقيم بالمكان الذي يكون الإنسان فيه معزّزاً مكرّماً، والإقامة فيه دليل الحزم وحسن التصرّف، فإذا تغيّرت الحال فالأولى أن أتحوّل.
والشاهد فيه: وأحرِ -إذا حالت- بأن أتحوّلاً؛ حيث فصل بين فعل التعجّب وهو (أحرِ) وبين المُتعجّب منه وهو (بأن أتحوّلا) بالظرف وهو (إذا حالت).
ورد البيت في **شرح الأشموني**، 2/ 27.

(3) ينظر: **شرح الجمل**، 1/ 247.

(4) ينظر: **شرح التسهيل**، 3/ 41.

وبين معموله بالجار والمجرور في قول تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾[1]، فأن يقع مثل ذلك بين فعل التعجّب ومعموله أولى بالجواز»[2].

ومن استدلال المانعين قولهم:

إن فعل التعجّب غير متصرّف، ولزم طريقة واحدة، وصار حكمه كحكم الأسماء، وما لا يتصرّف في نفسه، لا يتصرّف في معموله بالتقديم والتأخير[3].

كما أن التعجّب «يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة، والأمثال لا تُغَيّر»[4].

وهناك مَن لا يُجيز الفصل بالظرف أو الجار والمجرور، إذا تعلّقا بفعل التعجّب؛ لئلا يفصل بينهما بأجنبي وهو معمول المعمول، وعلى ذلك أكثر النحاة، فلا يصحّ أن تقول: (ما أحسن -في المسجد- معتكفاً)، ولا (ما أحسن -عندك- جالساً) ولا (أحسن -عندك في الدار- بجالس)؛ لأن الظرف والمجرور فيها متعلّقان بغير فعل التعجّب.

والذي أراه في الموازنة بين الرأيين الأولين في المسألة، أن النقل والعقل يؤيّد أصحاب الرأي الثاني القائلين بجواز الفصل بين فعل التعجّب ومعموله بالظرف والجار والمجرور. فمن النقل ما جاء نثراً من قول عمرو بن معد يكرب: «لله درّ بني سُلَيْم، ما أحْسَنَ في الهيجاء لقاءها، وأكرمَ في اللزبات عطاءها، وأثبَت في المكرمات بقاءها»[5].

ويقول أحد الباحثين[6]: وهذا الزمخشري الذي يذهب إلى المنع يقول:

---

(1) سورة الكهف، الآية: 50.
(2) **شرح التسهيل**، 3/ 41.
(3) ينظر: **المقتضب**، 4/ 178.
(4) **شرح المفصل**، 7/ 150.
(5) ينظر: **شرح التسهيل**، 3/ 40-41.
(6) ينظر قضايا الخلاف النحوي في: أبي حيّان، **ارتشاف الضرب**، دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، مخطوطة للباحث علي سعد محمد الشتيوي، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العربية والإسلامية، فرع الفيوم، سنة: 1420هـ/ 1999م.

«أجاز الجرمي وغيره من أصحابنا الفصل، وينصرهم قول القائل: «ما أحسن بالرجل أن يصدق»[1].

وجاء نظماً ما تقدّم من شواهد.

أما من جهة العقل والقياس، فمن المعلوم عند النحويين أن الظرف والجار والمجرور يُغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه على أنهما كالشيء الواحد، ولذلك يُعَدّ الفصل بهما بين فعل التعجّب والمُتعجّب منه أَوْلى، وقد جاء الفصل بين بئس ومعمولها بالجارّ والمجرور في قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾[2] والمعهود والمعروف أن بئس أضعف من فعل التعجّب لجموده، فكان الفصل في التعجّب أجدر.

المسألة الثامنة:

الخِلاف في الحكم بجواز الفصل بين فعل التعجّب ومعموله بغير الظرف والجار والمجرور:

اختلف النحويون في الحكم بجواز الفصل بغير الظرف والجارّ والمجرور على ما يلي:

أولا: يرى ابن مالك[3] وجمهور النحويين منع الفصل بغير الظرف والجارّ والمجرور، يقول ابن مالك: «لا خلاف في منع الفصل، تقول: (ما أحْسَنَ زيداً مقبلاً) (أكْرِمْ به رجلاً).

فإذا قلت: «ما أحسَنَ مُقْبِلا زيداً»، «أكْرِمْ رجلاً به» لم يجز...»[4].

ثانيا: يرى الجرمي[5] وهشام، جواز الفصل بالحال، نحو: «ما أحْسَنَ

(1) **المفصل**، ص277.
(2) سورة الكهف، الآية: 50.
(3) ينظر: **الارتشاف**، 3/ 37.
(4) المصدر السابق، الموضوع نفسه، **والتصريح بمضمون التوضيح**، 2/ 90.
(5) ينظر: **الارتشاف**، 3/ 38، وينظر: **التسهيل**، 131.

مقبلا زيداً»، «ما أحْسَنَ مجرّدةً هنداً!!»

ونسب أبو حيان[1] للجرمي القول بجواز الفصل بالمصدر، نحو: ما أحْسَنَ إحساناً زيداً!!

وقد منع الجمهور هاتين المسألتين. ويرى بعض[2] الباحثين أن وجه المنع في المسألة الفصل بالمصدر (لمنعهم أن يكون له مصدر)[3]، لأن هذه الصيغة تأتي لإنشاء التعجّب فأشبه (نِعْم) و(بِئْس) في كونهما لا مصدر لهما.

ونُسب لابن كيسان[4] أنه يُجيز الفصل بـ (لولا) نحو: ما أحسنَ لولا نجله زيداً!!

وردّه النحويون بقولهم: «لا حجّة له على جوازها»[5].

وقد وَرَدَ الفصل بالنداء في قول الإمام علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه-: «أعزز -علَيَّ أبا اليقظان- أن أراك صريعاً مجدلاً».

وعلّق ابن مالك بأن قول علي بن أبي طالب... مصحّح لجواز الفصل بالنداء[6].

وقد وضع ذلك ابنه بدر الدِّين[7].

(1) ينظر: **الارتشاف**، 3/ 37.
(2) ينظر: **قضايا الخلاف في الارتشاف**، ص324.
(3) **التصريح بمضمون التوضيح**، 2/ 90.
(4) **الارتشاف**، 3/ 38.
(5) المصدر السابق، الموضوع نفسه، وينظر: **التسهيل**، ص131.
(6) ينظر: **شرح التسهيل**، 3/ 41.
(7) ينظر: **الارتشاف**، 3/ 37-38.

الخاتمة:

خلص البحث إلى النتائج الآتية:

تبيّن في المسألة الخِلافية في معنى (ما) من صيغة (ما أفْعَلَه) أن رأي سِيبَوَيْه وجمهور البصريين والأخفش القائل: «إن (ما) نكرة تامة أي غير موصوفة بالجملة بعدها، وهي بمعنى شيء، وجاز الابتداء بها؛ لتضمينها معنى التعجّب هو الأرجح؛ لأن التنكير على هذا الرأي، يناسب معنى التعجّب، إذ التعجّب مجهول السبب، والتنكير إبهام وجهالة.

فالقول بأنها نكرة تامة يناسب معنى التعجّب...

وفي مسألة الخِلاف في (أفْعَل) في التعجّب، اسم هو أو فعل؟ تبيّن أن الرأي الراجح هو الرأي القائل بفعليته؛ لأن خصائص الفعلية في (أفعل) من صيغة (ما أفْعَله) واضحة، وذلك لأن نون الوقاية تلحقه إذا اتصلت به ياء المتكلّم، نحو: ما أفقرني إلى عفو الله!! وما أخوفني من عذابه.. ونون الوقاية إنما تلحق الفعل لا الاسم...

وأنه ينصب المعارف والنكرات، ولو كان اسماً لم ينصب إلا النكرات. أما القول باسميته، فقد تعقّبناه مع العلماء بالتفنيد بما يرجع إليه في ثنايا البحث.

وفي مسألة الخِلاف في نوع الفعل (أفْعِل) من صيغة (أفْعِلْ به)، تبيّن أن الراجح فيه أن لفظه لفظ الأمر، ومعناه معنى الماضي فهو أمر لفظاً، وماضٍ معنى، وأن الهمزة للصيرورة، والباء زائدة، وأن مدخولها هو الفاعل؛ لأن كلّ ما رُدَّ به على هذا الرأي، قد جاء في الاستعمال القليل أو النادر، أما غيره من الآراء، فقد رُدَّ عليه بما يرجع إليه في البحث.

كما تبيّن في مسألة الخِلاف في صياغة فعل التعجّب من الثلاثي المزيد فيه على وزن (أفْعَل)، قياس صيغة التعجّب من أفعل، والذي عليه سِيبَوَيْه ورود التعجّب منه نثراً وشعراً عن العرب فقد قالوا: ما أعطاه للدراهم، وما أولاه للمعروف!

وقال ذو الرمّة:

ما شنّتا خرقاء واهيتا الكُلى سقى بهما ساق ولما تبلّلا

بأضيع من عينيك للدمع كلما توهمتَ ربعاً أو تذكّرت منزلا

أما مسألة الخِلاف في التعجّب من السواد والبياض، فقد رأينا أن باب التعجّب محمول على باب التفضيل في تطابق شروط الصياغة، وقد منع أن يُصاغ أفعل للتفضيل من (الألوان والعيوب الظاهرة) من أنه جاء منهما الوصف الذي لا يدلّ على زيادة (على أفعل فعلاء)، فلو بُني منهما أفعل للتفضيل، لالتبس أحدهما بالآخر، فلو قلت: زيد الأسود على وزن أفعل الدالّ على الصفة مقدّم في الوضع على أفعل الدالّ على الزيادة وما دام الأمر كذلك، جعل هذا الوزن خاصاً بالدلالة على أصل الوصف، ومنع أفعل الدالّ على التفضيل أن يجيء منه مخافة الالتباس.

ولم يصغ فعلا التعجّب منه؛ لأن التعجّب محمول على التفضيل لما بينهما من وشائج وصِلات.

ولي أن أقول أيضاً: إن منع الصوغ له سبب آخر، وهو أن الغالب على الألوان، أن تأتي أفعالها على (افْعَلَّ وافعالّ، كابيضّ، وابياضّ، واسودّ، واسوادّ، واحمرّ، واحمارّ، واصفرّ، واصفارّ)، وحمل كلّ ما جاء من الثلاثي عليهما، وهذان لا يجوز الصوغ منهما.

وفي مسألة الخِلاف في شروط حذف المُتعجّب منه حيث رأى ابن مالك أنه يجوز حذفه متى قام عليه دليل حاليّ أو مقاليّ. أما غير ابن مالك من النحويين، فقد شرط للحذف أن يكون المُتعجّب منه ضميراً، ورأى آخرون، أنه يشترط في المُتعجّب منه المجرور أكثر من اتضاح المعنى -أن يكون أفعل معطوفاً على آخر مثله مذكور معه مثل ذلك المحذوف، وهذا الشرط إنما ينطبق على الآية الكريمة: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[1]، وعلى البيت: أعززْ بنا وأكفِ... إلخ.

(1) سورة مريم، الآية: 38.

أما قوله:

فـذلـك إن يـلـقَ الـمـنـيّـة يَـلْـقـهـا حميداً وإن يستغنِ يوماً فأجدر

فلا يتحقّق فيه شرط أصحاب الرأي الثالث؛ ومن أجل هذا حكموا عليه بالشذوذ.

وعندي أن الرأي ما ذهب إليه ابن مالك، وهو أن الشرط كلّ الشرط وضوح معنى المُتعجّب منه وفهمُه، سواء كان منصوباً أو مجروراً.

كما تبيّن من خلال دراسة مسألة الخِلاف بين النحويين في حكم الفصل بين فعل التعجّب بالظرف والجار والمجرور، أن النقل والعقل يؤيّدان أصحاب الرأي القائل بجواز الفصل بالظرف والجارّ والمجرور.

أما في الفصل بغير الظرف، فقد منع ذلك ابن مالك وجمهور النحويين، ونسب أبو حيّان للجرمي جواز الفصل بالمصدر، نحو: «ما أَحْسَنَ إحساناً زيداً»، كما أجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال، نحو: «ما أَحْسَنَ مقبلاً زيداً». وقد منع الجمهور هاتين المسألتين، ونُسب لابن كيسان أنه يجوز الفصل بلولا، نحو: «ما أَحْسَنَ لولا نجله زيداً!!» وردّه النحويون بقولهم: «لا حجّة له على جوازها».

كما وَرَدَ الفصل بالنداء في قول علي بن أبي طالب -كرّم الله وجهه-: «أعزِزْ عليّ -أبا اليقظان- أن أراك صريعاً مُجَدَّلاً».

وعلّق على ذلك ابن مالك بقوله: وهذا مصحّح لجواز الفصل بالنداء.